

**Development Vision for Electric Power Generation in South
Korea 2013-2027**

Abeer Mohamed Abdel Razek Youssef

Ain Shams University Doctoral Fellow - Faculty of Business Ain
Shams University

Dr.Red EL Adel

Professor of Economics - University Faculty of Business Ain
Shams University

Dr. Hebatallah Adam

Assistant Professor- University Faculty of Business Ain Shams
University

Abstract:

The story of nuclear development in South Korea provides a model that countries that aspire to obtain nuclear energy must emulate. It is a story that shows the prospects for nuclear integration, the advantages of full nuclear fuel cycle technologies when they focus on the localization of the nuclear industry, and a model for the national benefits of this type of nuclear integration. The indirect benefits of a strong domestic nuclear industry; which makes it can ensure its position as a global leader in the field of nuclear energy.

Key words:

Development Vision - Electric Power - South Korea - Generation

مقدمة

تُوفّر قصة التطور النووي في كوريا الجنوبية نموذجاً يتعين على الدول التي تطمح إلى الحصول على طاقة نووية محاكاته، وهي قصة تُظهر الوعود المرتقبة لحدوث التكامل النووي، ومزايا تقنيات دورة الوقود النووي الكاملة لدى تركيزها على توطين الصناعة النووية ، ونموذج للفوائد الوطنية لهذا النوع من التكامل النووي والفوائد غير المباشرة للصناعة النووية المحلية القوية ؛ مما يجعلها تستطیع ضمان وضعها كقائد عالمي في ميدان الطاقة النووية .

يوضح هذا المبحث القدرة النووية الحالية لكوريا الجنوبية وإستعراض تاريخ إدارة الوقود المستهلك ، ویناقش الآراء المختلفة للنخب النووية والجمهور الكوري بشأن سياسات البرنامج الوطني النووي ودورة الوقود ، ويشرح كيف برزت هذه المفارقات في السياسات الحالية . ويخلص إلى أنّ كوريا الجنوبية تواجه بحزم مُعضلات السياسة النووية وأنّ التوافق السياسي الحالي زاد حتي أصبحت كوريا الجنوبية رائدة عالمية في ميدان الطاقة النووية ، وستستطیع ضمان بقاء صناعتها النووية بين أكثر الصناعات تنافسية في العالم، وجعلها نموذجاً تنتطلع الدول الطامحة لأنّ تحذو حذوه.

أولاً : الرؤية التنموية لتوليد الطاقة الكهربائية في كوريا الجنوبية 2013- 2027

أعلنت الحكومة الكورية عن خطة لإمداد النظام الوطني بالكهرباء وإعادة هيكلة القطاع وإصلاحه على المدى الطويل

ⁱ ؛ يهدف فيها الإطار التنظيمي الجديد إلى دعم إنشاء بيئة آمنة ومستقرة للاستثمارات في الطاقات المتجددة ⁱⁱ ، وزيادة حصة الطاقة النووية بنسبة تصل إلى 59٪ بحلول عام 2030 مع خفض حصة محطات الوقود الأحفوري لتكون العمود الفقري لنظم الطاقة الكهربائية الكورية. ⁱⁱⁱ

كما تهدف أيضاً إلى مزيج مثالي من مصادر الطاقة وتقتصر محركاً جديداً للنمو يعتمد على التكنولوجيا والطاقة الجديدة ، ويكون له دور في تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والبيئة النظيفة علي أن يقود للمعايير العالمية ويحسن نوعية الحياة ، وحتى تتضح الرؤية فالهدف الرئيسي للإصلاح هو إنشاء ترتيبات مؤسسية جديدة لقطاع الطاقة توفر منافع طويلة الأجل للمجتمع وتضمن نقل نسبة من هذه المنافع إلى المستهلكين عن طريق خفض الأسعار وموثوقية الإمدادات وجودة الخدمة المقدمة ، ^{iv} ووضع سياسات وتشريعات وطنية للتوعية من أجل تنمية تتسم بالشفافية والعدالة والمصممة على نحو يخلق حوافز من أجل العمل المناخي. ^v ويتمثل ذلك في السياسات التالية :

المنهج الأول : سياسة الاعتماد على الذات من التكنولوجيا النووية

سمح أسلوب كوريا الجنوبية لها بإطلاق العناصر الأساسية للصناعة النووية عبر دفع الشركات الصناعية في البلاد إلى تسريع عملية تصنيع مكونات المفاعلات وبناءها، وتصنيع معدات دورة الوقود النووي الوسيطة ؛ في حين قامت في الوقت نفسه بوضع الكهرباء المولدة نووياً على الشبكة بسرعة، وقد تضمنت عملية نقل التقنية إبراز الصعود السريع لكوريا الجنوبية عن طريق المراحل التالية :

المرحلة الأولى : قررت الحكومة تقديم مشاريع متكاملة واستخدام مقاولين أجنبى لقيادة المشاريع حتى يتمكن المهندسون الكوريون والأشخاص في الصناعة من التعلم ؛ كما تولى المقاولون الأجنبى المسؤولية الكاملة عن إنشاء المصانع وتشغيلها ، وفي المقابل كانت مشاركة الشركات الكورية في بناء محطات الطاقة النووية محدودة ؛علي

الرغم من ذلك استثمرت الحكومة بشكل كبير في تطوير القدرات الفنية ورأس المال البشري.

المرحلة الثانية : اتخذت سياسة لتعزيز التصنيع المحلي من خلال تطوير "البرمجيات" والقدرات التنظيمية وغيرها من القدرات البشرية، وتبنت الحكومة الكورية برنامجاً للتركيز على نقل التكنولوجيا هدفها التخطيط لتوطين التكنولوجيا للحصول على بنية تحتية لإمدادات الطاقة النووية^{vi}.

المرحلة الثالثة : نجحت كوريا في توطين تكنولوجيات الأجانب من خلال التعاون الوثيق معها ، ومن المتوقع أن تؤدي التحسينات في التكنولوجيا و دمج المعرفة والخبرة إلى خفض تكلفة توليد الكهرباء في المستقبل^{vii}.

المرحلة الرابعة : عندما بدأت كوريا الجنوبية سعيها إلى امتلاك طاقة نووية أبرمت تحالفات تجارية وثيقة مع باعة معدات المفاعلات الراسخين في الولايات المتحدة وكندا وفرنسا واليابان، وبعد بناء ثلاث وحدات كاملة على أساس تسليم مفتاح ؛ انتقلت إلى استخدام الشركات المحلية لبناء مصانع لاحقة على الرغم من استمرار متعاقدين أجانب من الباطن في تزويدها بشكل أساسي بالمكونات .

المرحلة الخامسة : غدت كوريا الجنوبية مهيأة لأن تصبح واحدة من الدول الرئيسية المصدرة للمفاعلات في العالم وتوسعت في صادراتها للخارج ؛ فقامت بتصدير مفاعلات بحثية بقدرة 5 ميجاوات إلى الأردن، ثم تعاقدت مع الإمارات العربية المتحدة على بناء أربعة مفاعلات نووية حديثة، وأصبحت مُصدراً رئيسياً بعد الولايات المتحدة وفرنسا وروسيا وكندا^{viii}.

وننوه إلى أنه كان لتطوير كوريا الجنوبية قدراتها النووية تأثيره الإيجابي أيضاً خارج الصناعة، حيث ركزت على تصنيع مكونات المفاعلات ؛ كما أفضى إنتاج معدات ومكونات المصانع وتوازنها إلى تحسن رئيسي وتوسع في قطاعات الفولاذ والأدوات والمعدات الكهربائية في البلاد ، فبلغ ذروته في نجاح شركات متعددة الجنسيات مثل الصناعات الثقيلة التي لا تصنع محطات طاقة نووية فحسب ؛ بل تصنع أيضاً مكونات زوارق بحرية ومصانع تحلية ، وقد أفادت الخبرة المتنامية لكوريا الجنوبية في صنع وقود نووي أيضاً ميادين أخرى من بحوث التصنيع العالي

التقنية والتقدم العلمي، ودعم ذلك صعود كوريا الجنوبية اللافت في المجال الاقتصادي .

المنهج الثاني : سياسة التوطين لصناعة الطاقة النووية في كوريا الجنوبية

يضيف البرنامج النووي الجديد مجموعة واسعة من أنشطة التصنيع والتشييد إلى عجلة الاقتصاد، وبالتالي تطمح كل دولة في إقامة صناعة نووية محلية من خلال تنفيذ استراتيجيات التوطين ، ومع ذلك لا بد أن تُدرك الدول أهمية المعرفة التقنية لدعم تطوير المفاعلات النووية المحلية التي تتطلب فترة طويلة من الزمن لتطوير واكتساب قوة جذب في الصناعة المحلية.

ومن هذا المنطلق فإنّ تنفيذ استراتيجيات التوطين يتم بالتدرج في تدشين البرامج النووية الجديدة ، وخاصةً في الدول التي لا تمتلك بنية تحتية ولا يوجد بها قاعدة للصناعة النووية ؛ ومثال ذلك كوريا الجنوبية التي تمكنت من تحقيق الريادة في تقنيات إنتاج الطاقة الكهربائية ؛ من خلال اتباع منهج تدريجي طويل المدى يهدف إلى توطين الصناعة النووية. وذلك عن طريق التركيز على تطوير الخبرات في بناء المعدات النووية المعقدة وإنشاء مشاريع لتطوير المفاعلات النووية كما ورد في الجدول رقم 21.

جدول رقم 1 استراتيجيات التوطين في كوريا الجنوبية

التدويل	فترة ترويج الاعتماد علي الذات	فترة إعداد الاعتماد علي الذات	فترة المحاكاة	العمل
-1	1-الهيمنة	1-إدارة	1-العمل	العمل

INTERNATIONAL JOURNAL OF
CREATIVITY AND INNOVATION IN HUMANITIES AND
EDUCATION

ISSN: 2735-4393

VOLUME 5, ISSUE 1, 2022, 1 – 15.

www.egyptfuture.org/ojs/

التكامل الإقليمي. 2-آلية لفرض التزام على شركات المرافق لتوليد جزءاً محدداً من الكهرباء باستخدام المصادر المتجددة.	في تأمين العقود الرئيسية . 2-بدء تحفيز القدرات لتصميم المفاعلات الخاصة.	المشاريع . 2-إنشاء الموقع . 3- التجهيزات اللازمة للموارد الهندسية .	الميداني والعمراني في مرافق الخدمات . 2-إزالة العوائق السوقية أمام التقنيات الناشئة.	سلة يئة حلية
1- خدمات استشارية متعلقة بالتصدير . 2- تصدير المعدات النوو	1-عقود نقل التقنية. 2- استثمارات للبحث والتطوير . 3-توحيد المعايير.	1-العقد الأساسي للمكونات . 2-تأسيس مرافق تقنية .	1- مشروعات الإنجاز الكامل من مقدمي التقنية الأجانب . 2-تحديد قدرات الإمداد	إجراءات ئيسية

المحلية .
نت الخطة القومية طويلة المدى واتفاقيات نقل التقنية وتوحيد المعايير لمحطات الطاقة النووية هي عوامل النجاح الرئيسية
برنامج النووي الكوري المعتمد على الذات .

KEPCO, (2015) Korea's localization experience .

المحور الخامس : تقييم إمكانيات التجربة الكورية

أولاً : معايير نجاح التجربة النووية لكوريا الجنوبية :

تُبيّن تجربة كوريا الجنوبية أنّ بإمكان البلدان النامية تطوير تكنولوجيا نووية خاصة بها ، واستخدامها لدعم التنمية الاقتصادية ، وتعزيز قدرات الصناعات المحلية إذا وضعت سياسة نووية طويلة الأجل وفق المعايير التي وضعتها كوريا كالتالي :

1-التزمت كوريا بالحصول على التكنولوجيا النووية منذ بداية برنامجها النووي ؛ حيث تمكنت من دمج المعرفة والخبرات في مختلف الحقول في برنامجها ؛ علاوة على ذلك أعطت كوريا الأولوية لإقتناء التكنولوجيا النووية ليس فقط من أجل توليد الطاقة ، ولكن أيضاً للاستخدام في القطاعات الأخرى وتعزيز قدراتها التصديرية.

2- قللت الحكومة المخاطر المالية وغير المؤكدة من خلال دعم الاستثمار النووي وضمان ديون المشروعات ؛ إضافة إلى ذلك تعاونت كوريا الجنوبية مع الدول المتقدمة الأخرى والمنظمات الدولية في خطوات التخطيط واتخاذ القرار ، ونتيجة لذلك تمكنت من الحد من المشاكل غير المتوقعة فيما يتعلق بقياسات السلامة وقضايا التكنولوجيا.

3- بدأت كوريا تطوير الموارد البشرية عند بدء برنامجها النووي ، وعلاوة على ذلك تضمنت عقود المشاريع النووية أحكاماً بشأن مشاركة الصناعات المحلية وتدريب الموظفين من الموردين .

4- تُبيّن التجربة الكورية أنّ الدعم العام أمر بالغ الأهمية ولا سيما في مجال إدارة النفايات لذلك يجب على الحكومات وضع خطط لإدارة النفايات ، وإنشاء آليات لمشاركة الجمهور في عملية صنع القرار.

5- استخدمت كوريا معايير وإجراءات البلدان الموردة خلال المراحل الأولى من برنامجها النووي ، ولكن هذا تسبب في مشاكل في مختلف المراحل التنظيمية بسبب نقص الخبرة المحلية ؛ فبدأت كوريا في حل هذه المشكلة بوضع معاييرها وإجراءاتها الخاصة بما يتماشى مع برنامج البحث والتطوير النووي ؛ كما وضعت إطار قانوني وتنظيمي يحدد مسؤوليات الأطراف وأدوارها في المرحلة المبكرة بما يتماشى مع المعايير الدولية^{ix}.

ثانياً : التحديات الخارجية لاستخدام الطاقة النووية لتوليد الكهرباء في كوريا الجنوبية

تواجه الطاقة النووية بعض العقبات تعرقل من استدامتها وتتمثل في :

1. تعتمد الطاقة النووية على تعدين مادة خام اليورانيوم ، و يؤدي استخراجها ومعالجتها وإثرائها إلى إلحاق ضرر كبير بالنظم البيئية والمجاري المائية المجاورة .
2. بناء محطات الطاقة النووية دائماً بالقرب من البحيرات والأنهار والمحيطات لأن تشغيل مفاعل نووي يتطلب كمية كبيرة من مياه التبريد لتهدئة المعدات وامتصاص فائض الحرارة الزائد ، ويتم تصريف هذا الماء الدافئ مرة أخرى إلى النظام البيئي المحلي مما يسبب العديد من الآثار الضارة للتلوث الحراري.
3. تخزين النفايات النووية على المدى الطويل و إيقاف تشغيل محطة الطاقة النووية والمباني والمعدات والأرض المحيطة بها.

ولكى تتحقق الإستدامة يجب على الدولة التغلب على هذه التحديات من أجل تلبية احتياجات التنمية و إيجاد حلول تقنية مبتكرة لتكنولوجيا الطاقة النووية من خلال :

- (1) تحسين كفاءة الطاقة وانبعثات غازات الاحتباس الحراري عن طريق تحسين التكنولوجيا ورفع كفاءة حياة المفاعل .
- (2) القضاء على انعدام الأمن النووي للحد من المخاطر المرتبطة بها حتى تتمكن السوق الحرة من تأمين الصناعة النووية .

- (3) إزالة جميع النفايات المشعة في نهاية عمر المحطة وتقليل الأثر البيئي أثناء عمليات التعدين .^x
- (4) يجب أن تستعيد الصناعة النووية الثقة العامة أو تواجه التقادم كندفق مستمر من تكنولوجيات الطاقة المتجددة.
- (5) معالجة النشاط الإشعاعي وتخزين الوقود المستهلك وضمان إدارة المخاطر .^{xi}
- (6) الدعم المحلي لجميع أنواع التكنولوجيات منخفضة الكربون .^{xii}

ثالثاً : الدروس المستفادة من التجارب الدولية

1. يؤدي إعطاء المجتمعات المحلية قدراً أكبر من المسؤولية والوعي بخياراتها في مجال الطاقة إلى تعزيز الدعم للطاقة النووية .
2. ضرورة الشراكة مع مزودي التقنية الدوليين على تخفيف عائق مصادر التقنية.
3. تجديد الشراكة العالمية التي تجمع بين العوامل السياسية والتقنية من أجل إدارة المخاطر النووية .
4. تأسيس بنية تحتية مادية وتصميم إطار قانوني وتنظيمي قوي هو مطلب رئيسي للشروع في تطوير المنشآت النووية الجديدة.
5. شراكة وتوافق قوي مع المجتمع النووي الدولي والامثال للنظام العالمي .
6. تقديم الدعم اللازم لإدارة الأمن والمخاطر مثل التغطية التأمينية على المسؤولية عن الحوادث ودعم الرقابة التنظيمية ودعم أمن المحطات.
7. يدوم الوقود المستخدم في الطاقة النووية لفترة أطول بكثير من مصادر الطاقة الأخرى للوقود الأحفوري ، و يؤدي استخدام إعادة تدوير الوقود أيضاً إلى اعتباره مصدراً متجدداً ، ويمكن استخدام هذه الطريقة مع مزيد من التقدم في التكنولوجيا النووية . يجب أيضاً إجراء هذه التطورات من أجل مفاعلات الجيل الرابع القادمة لتتوافق مع كفاءة محطات الطاقة الحرارية المتقدمة ، وكذلك لجعل المفاعلات النووية أكثر أماناً لمنع الحوادث .

8. إنَّ الطاقة النووية تعتبر موفراً ممتازاً للأحمال الأساسية كونها لا تعتمد على مورد وقود متغير (فبمجرد شحن المفاعل النووي بالوقود النووي يستطيع أن يعمل على مدار الساعة لفترة تمتد من سنة إلى اثنتين) . وعلى النقيض من ذلك، تستطيع المحطات المدعومة بالوقود الأحفوري أن تستوعب قدرة الأحمال الأساسية وأحمال الذروة نظراً لمرونتها في تعديل الإمداد بالوقود لتلبية الطلب على الطاقة.

رابعاً : أوجه المقارنة بين مصر والصين وكوريا الجنوبية

يتعين على بناء برنامج نووي ناجح أن يضمن بناء سياسات تشاركية مع الدول المتقدمة لتحقيق تكامل اقتصادي بين المنطقتين ، ويمكن اعتبار المقارنة نقطة إنطلاق لتحويل نظام قطاع الكهرباء في مصر على غرار تلك الدول.

جدول رقم 2 المقارنة بين التجارب الدولية

أوجه التشابه والاختلاف

وجه

المقارنة

وجه المقارنة	أوجه التشابه والاختلاف
العلاقة بين الكهرباء والتنمية	إنَّ ضمان قدرة الوصول إلي الكهرباء هو أحد الشروط الأساسية لاستمرار التنمية الاقتصادية ؛ وبالتالي تحدد حجم ومكانة الدولة علي الساحة العالمية ، وفي ظل تلك المؤشرات تتوافق كل من مصر وكوريا الجنوبية والصين في مؤشرات التنمية الوطنية والاقتصادية ، ووجود علاقة ترابط وتكامل بين معدلات النمو الاقتصادي الطبيعي واستهلاك الطاقة .
مصادر التوليد	خليط الطاقة المصري الحالي ليس متنوعاً بشكل صحيح ، حيث تعتمد مصر في الأساس على الوقود الأحفوري والغاز والطاقة الكهرومائية من نهر النيل ، وبعض الخيارات المحدودة في الطاقات المتجددة ؛ بيئماً تعتمد الصين وكوريا الجنوبية على الخيارات المتعددة ؛ حيث تمثل الطاقة النووية ما

<p>يزيد عن 30% من إجمالي نسبة التوليد.</p>	
<p>إنَّ مستوى الدعم المقدم للطاقة في مصر يمكن إعادة توظيفه بطريقة اقتصادية تُسهمُ في تقليل نفقات الدعم الاقتصادي الموجه للشعب وتحقيق العدالة الاجتماعية كما هو كل من كوريا الجنوبية والصين.</p>	<p>مساهمة الدولة في دعم الطاقة</p>
<p>ترتفع معدلات التلوث بالغازات الدفيئة في مصر لاعتمادها التوليد بالوقود الأحفوري ؛ بيئًا تسعى كل من الصين وكوريا الجنوبية لدعم استراتيجيات التخلص من الانبعاثات باستخدام الطاقة النووية ، والتي تعتبر الطاقة الأكثر أمنًا من حيث التلوث البيئي ، وقد تم بناء سياسات وطنية واضحة في مجال الضمانات الدولية للسلامة النووية والأمان .</p>	<p>التلوث البيئي</p>
<p>سمحت كل من الصين وكوريا الجنوبية لفتح مجالات الاستثمار للشركات العالمية في إنشاء محطات الطاقة النووية ، وذلك بهدف إزالة الكربون وتوليد الطاقة في مسار موازي لعمليات التنمية الاقتصادية الوطنية ؛ مُقارنَةً بمصر حيث أنه مازال هناك ثمة حاجة لتقييم إمكانية تطوير إطار تنظيمي قوي يساهم في تمكين سياسات الاستثمار ، وإصلاح الإطار الحالي للسوق لتحسين الجدوى الاقتصادية للمشاريع . ومن شأن استغلال هذه الإمكانيات بزيادة حصة المحتوى المحلي في التصنيع أن يفضي إلى تيسير العديد من المنافع الاجتماعية والاقتصادية.</p>	<p>مستوى الاستثمار</p>
<p>توافقت الدول الثلاثة (مصر- كوريا- الصين) على أن استخدام الوقود الأحفوري في عمليات التوليد للطاقة يُزيّد المخاطر الناجمة عن عدم كفاية إمدادات الوقود ،</p>	<p>استخدام الوقود التقليدي</p>

<p>والذي يُعدُّ مهَّد أساسي لكافة النظم والمؤشرات البيئية؛ مما يستدعي زيادة النفقات التي تعمل على معالجة الآثار البيئية السلبية بشكل غير مباشر. كما أنَّ الوقود الأحفوري تعتمد عليه الدول في الجزء الأكبر لتوليد الطاقة ولكن مصر اعتمد شبه كلي بيئًا الصين تسعى للتحويل للطاقات المتجددة والنووية في حلول 2050م.</p>	
<p>شكلت الصين وكوريا مجموعة من الهيئات الاستشارية لتسويق الطاقة النووية ، مما يسهم في دعم الثروات الاقتصادية القوية وتشجيع البحث والتطوير الوطني في هذا المجال ، من خلال ابتعاث الخبراء للدول الصديقة والدول الأكثر خبرة في مجال إدارة الطاقة النووية وخاصة كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا ودول الاتحاد الاوروبي، وهذا بدوره انعكس على بناء الخبرات الوطنية المحلية في مجال توجيه وبناء السياسات الخاصة بالطاقة النووية السلمية في الصين وكوريا فأدى إلى وحدة القرارات الاستراتيجية، وعلى النقيض الآخر كان في مصر تسخير لبعض العلوم والمعارف التي اكتسبتها من خلال موقعها في المؤسسات الدولية ، لإعادة بناء سياسات وطنية مصرية وتطوير المنظومة العلمية والأكاديمية في مجال إنشاء مفاعلات الطاقة النووية للاستخدامات الكهربائية والسلمية.</p>	<p>بناء الخبرات الوطنية</p>
<p>عدم وجود استراتيجيات واضحة وجهرية لدمجها بشكل صحيح في قطاع الطاقة المصري ، حيث تعاني مصر من ضعف التوجيهات الاستراتيجية</p>	<p>التوجهات الاستراتيجية</p>

والسياسات الوطنية لبناء منظومة قوية تعمل على توليد الطاقة الكهربائية باستخدام الوسائل المتجددة والطاقة النووية كأحد الروافد الهامة في توليد الطاقة الكهربائية؛ مُقَارَنَةً مع شروع كوريا الجنوبية والصين لبناء استراتيجية في مجال الطاقة النووية تسهم في تعزيز وثقة المجتمع المحلي في القيادة القائمة على تحقيق مطالب الشعب من الطاقة، وسد العجز الحالي في قطاع الكهرباء، مما يعمل على تحقيق أواصر التنمية الوطنية المُستدامة وفق أولويات الاستثمار المحلي والدولي.

المصدر: إعداد الباحثة

مما سبق تستخلص الباحثة أنّ مصر يمكنها أن تعمل على بناء سياسات وطنية في بناء مفاعلات نووية سلمية لتلبية احتياجات المجتمع المصري من الطاقة الكهربائية، وتعزيز منظومة البحث العملي في هذا المجال والاستفادة من الخبرات المتراكمة للعديد من الشخصيات المصرية والعربية في بناء طاقم فني ومهني وأكاديمي يمارس الصلاحيات والمهام الخاصة بوضع الطاقة النووية على طاولة الحكومة المصرية، وهذا بدوره سيُعدُّ لمصر مكانتها على الصعيد العالمي والعربي والإفريقي لتكون تجربة فريدة في صناعة الأولويات الخاصة بتخفيض معدلات التلوث بالغازات الدفينة، والتي تتطلب موزانات هائلة لمعالجة أثارها المحلية والعالمية مما يسهم في استنزاف الموارد الاقتصادية المصرية.

ملخص الفصل

في هذا الفصل تم تقديم نماذج لتوليد الكهرباء من الطاقة النووية في العالم ورؤية شاملة لاستراتيجيات الدول المختلفة، و مناقشة مجموعة متنوعة من

التدابير لتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والبيئة النظيفة ؛ بالتركيز علي عرض الطاقة الكهربائية في الصين وكوريا الجنوبية التي تأخذ دوراً هاماً في خطة الطاقة.

هدف الفصل من دراسة هذه التجربة إلى توطين تبني برامج الطاقة النووية في توليد الكهرباء الذي تزامن مع رفع معدلات النمو الصناعي ، وكذلك الحد من استيراد الوقود من الخارج، ليكون بمثابة منهج واضح لمصر للاستفادة من هذه التجارب ومحاولة تطبيقها ، والتركيز على الجدوي الاقتصادية لإنشاء المحطات النووية ، وتشجيع خطة وطنية تهدف إلى توليد طاقة كهربائية باستغلال المحطات المشتركة وتستطيع من خلالها تحلية مياه البحر .

ونسنتج من هذا الفصل أنّ الدول التي تعاني من نقص إمدادات الطاقة فالخيار النووي بمثابة مكمل للحفاظ على الثروة المتوافرة لها ؛ خاصة في ظل الاستنزاف المستمر والاعتماد المتزايد على الواردات من البلدان الأخرى بما يؤدي إلى تهديدات أمنية محتملة في الدول التي تعاني من عدم الاستقرار الاقتصادي .

References:

- ⁱ Park, J. (2012). Korean Electric Power Industry Trend and Future Perspective. *ICCS* , 4(2), 68-74.
- ⁱⁱ Roinioti, A., & Koroneos, C. (2017). The decomposition of CO2 emissions from energy use in Greece before and during the economic crisis and their decoupling from economic growth. *Renewable and Sustainable Energy Reviews*, 76, 448-459.
- ⁱⁱⁱ Park, J. (2012). Korean Electric Power Industry Trend and Future Perspective. *ICCS* , 4(2), 68-74.
- ^{iv} Streimikiene, D., & Siksnyte, I. (2016). Sustainability assessment of electricity market models in selected developed world countries. *Renewable and Sustainable Energy Reviews*, 57, 72-82.-
- ^v Arshad, M., & O’Kelly, B. C. (2018). Diagnosis of electricity crisis and scope of wind power in Pakistan. *Proceedings of the Institution of Civil Engineers–Energy*.
- ^{vi} Yang, M. H., & Yi-chong, X. (2011). Nuclear Energy Development in South Korea. In *Nuclear Energy Development in Asia* (pp. 141-162). Palgrave Macmillan, London.
- ^{vii} Kim, D. W., & Chang, H. J. (2012). Experience curve analysis on South Korean nuclear technology and comparative analysis with South Korean renewable technologies. *Energy policy*, 40, 361-373.
- ^{viii} Kim, Y. M., & Chang, S. (2012). The comprehensive nuclear promotion plan of the Republic of Korea. *Progress in Nuclear Energy*, 58, 58-63.
- ^{ix} Sirin, S. M. (2010). An assessment of Turkey’s nuclear energy policy in light of South Korea’s nuclear experience. *Energy Policy*, 38(10), 6145-6152.
- ^x Pearce, J. M. (2012). Limitations of nuclear power as a sustainable energy source. *Sustainability*, 4(6), 1173-1187.
- ^{xi} Huhtala, A., & Remes, P. (2017). Quantifying the social costs of nuclear energy: Perceived risk of accident at nuclear power plants. *Energy Policy*, 105, 320-331.
- ^{xii} Suna, D., & Resch, G. (2016). Is nuclear economical in comparison to renewables?. *Energy Policy*, 98, 199-209.